ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية
لمناهضة العنف ضد المرأة

مجلة الائتلاف الإلكترونية

العدد (5) ..... (أيلول2019- كانون الثاني 2020)

الأردن: مؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية

الأردن: # قادرات

شارك الائتلاف في تنظيم مؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة برعاية دولة الدكتور عمر الرزاز، رئيس الوزراء وبالتعاون ما بين اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس النواب. وذلك يومي 23 و24 كانون الثاني 2020. وشاركت رئيسة الائتلاف سعادة النائب وفاء بني مصطفى في الجلسة الأولى والمتعلقة بعرض مقدمة حول أجندة المؤتمر وأهدافه، وأشارت بالإحصائيات والأرقام إلى ما تعانيه المرأة الأردنية من تفاوت بالنسب ما بين الإناث والذكور فبلغت نسبة البطالة للإناث في الربع الثالث من عام 2019، 27.5% بينما بلغت نسبة البطالة للذكور 17.1%. وبينت أن نسبة المشاركة الاقتصادية بالنسبة للإناث بلغت 15.4%. بينما تبلغ بالنسبة للذكور 55.9% وفقاً لإحصائيات الربع الثالث من عام 2019. وبينت أنه في عام 2018 بلغت نسبة المتعطلات عن العمل ممن يحملن شهادة بكالوريوس وأعلى 76% من إجمالي المتعطلات الإناث. كما بلغت النسبة في عام 2019، 83% من إجمالي المتعطلات الإناث. وأخيراً بينت أثر ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة على الناتج المحلي الإجمالي. وأشارت إلى أنه حسب تقرير الفجوة الجندرية لعام 2018 كان القطاع الحكومي وخاصة التعليم والصحة هو بداية دخول المرأة لسوق العمل وذلك لامتيازات القطاع الحكومي من (ساعات العمل، والإجازة، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، والتقاعد) فهو القطاع الأكثر ملائمة من وجهة نظر المرأة الأردنية والعربية عموماً وبحكم رؤية ومنظومة قيم المجتمع والعادات والتقاليد. حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام 36% مقابل نسبة 13% في القطاع الخاص. كما بينت أن نسبة الفجوة في الأجور ما بين الذكور والإناث عام 2018 وفقاً للجنة الوطنية الأردنية للإنصاف في الأجور بلغت في القطاع العام 13-16% كما بلغت في القطاع الخاص 18%. ووفقاً لتقرير الفجوة الجندرية لعام 2018 فأشارت إلى أن الأردن احتل المرتبة 138 عالمياً و13 عربيا.

في هذا العدد:

الأردن: مؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية، ص(1)
الأردن: العنف السياسي ضد المرأة، ص(2)
الأردن: جلسة التمييز المبني على النوع الاجتماعي: لقاء البرلمانيات العرب، ص(2)
الأردن: " من الوصاية إلى الشراكة: حماية المرأة العاملة والفرص الضائعة ذات العلاقة بالمادة 69 من قانون العمل نموذجا" ص(3)
بيان صادر عن ائتلاف البرلمانيات، ص(3)
الأردن: الطراونة يلتقي برلمانيات من جمهورية الجزائر، ص(4)
الائتلاف يوجه رسالة إلى لجنة سيداو بخصوص العراق، ص(4)
العراق: انتصار الجبوري تطالب بتفعيل قوانين حماية المرأة من العنف، ص(4)
الإسكوا: مطالب باتفاقية عربية لوقف العنف ضد المرأة، ص (5)
المغرب: اجتماع أعضاء المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالمناصفة و المساواة بمجلس النواب المغربي مع السيدة دينا ملحم من مؤسسة وستمنستر، ص (5)
العراق: الجبوري تترأس اجتماعا للجنة المرأة والأسرة لمناقشة قانوني الناجيات الايزيدات والعنف الاسري، ص(7)
العراق: الجبوري في ورشة عمل حول تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة،ص(7)
مصر:النويشي في مؤتمر ستون عاما علي تمثيل المرأة في البرلمان المصري، ص(7)
تونس: بني مصطفى تشارك في مؤتمر وزاري رفيع المستوى وتتحدث عن الاتفاقية العربية، ص(7)
تونس: النويشي وبني مصطفى تشاركان في المؤتمر الإقليمي لمكافحة التمييز في التشريعات ص(8)
مصر: النويشي تقود حملات الطرق علي الابواب، ص (8) وص(11)
فلسطين: د. سحر القواسمي: نحتاج الى قوانين رادعة لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف، ص(10)
الأردن: بني مصطفى تشارك في مؤتمر النساء على خطوط المواجهة، ص(11)
الأردن: حملة طفح الكيل، ص(11)

الأردن: العنف السياسي ضد المرأة في الأردن

برعاية سعادة المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب، افتتح ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بتاريخ 2019/10/20 أعمال الطاولة المستديرة حول العنف السياسي ضد المرأة في الأردن بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني وذلك استكمالاً للمبادرة التي أطلقها الائتلاف لحماية المرأة من العنف السياسي في الرابع من آيار- مايو 2019.

واستهلت سعادة النائب وفاء بني مصطفى، رئيسة الائتلاف قائلة: "لا ينبغي للمرأة أن تدفع كلفة أعلى لتكون جزءاً من الحياة العامة." وأشارت إلى أنه سيتم عقد ورشات عمل مكثفة أثناء الانتخابات القادمة لتدريب المرشحات القادمات على مواجهة العنف السياسي ضد المرأة. وأشارت إلى ضرورة إصدار مدونات سلوك للتعامل مع النساء في مواقع القيادة. وأكدت على أن العنف السياسي لا يعتبر ظاهرة في العالم العربي فحسب وبل على المستوى الدولي حيث أعد الاتحاد البرلماني الدولي دراسة بالتعاون مع المجموعة الأفريقية بينت تعرض النساء في العالم أجمع للعنف السياسي وأكدت على أن هذه الأرقام تسهم في بيان حجم المشكلة الحقيقية. كما أكدت على أن العنف السياسي يرسل برسالة سلبية لقياديات المستقبل.

وبين السيد يوناس شيكوليكس، من المعهد الديمقراطي الوطني أن عقد هذه الطاولة المستديرة يدعم المبادرة التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني بعنوان (ليست التكلفة) لبيان أن العنف السياسي لم يعد مقبولاً. وقال:"إن العالم قد تعود على تمكين المرأة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي." وبين بأن 46% من الناشطات تم تهديدهن سواء بالتهجم أو بالاعتداء الجنسي.

كما أشار إلى تقييم يسمى بـ Think 10 أعده المعهد الديمقراطي الوطني والذي شمل 172 دولة ويقيس مدى تعرض النساء في المواقع القيادية للعنف السياسي.

أما السيدة ماريا هادجيثيودوسيو، سفيرة الاتحاد الأوروبي في الأردن فأشارت إلى أنه عندما تشارك النساء في الحياة العامة فإن الحياة الاجتماعية والاقتصادية قد تتعزز في المجتمع بشكل تام. وأكدت على أن الاتحاد الأوروبي سيستمر بدعم أي مبادرة من شأنها الحد من العنف السياسي.

وأشارت ايميلي كرونش، مديرة الديمقرطية والحكم في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنه لا بد من وضع استرتيجيات لحماية المرأة من العنف السياسي وأشارت إلى أن النساء يلعبن دوراً مهماً في مواقع القيادة عندما يحصلن على فرص متساوية في تبوأ المواقع القيادية.

للمزيد ص (11)

الأردن: بالتزامن مع حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة جلسة التمييز المبني على النوع الاجتماعي: لقاء البرلمانيات العرب

أكد رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة "أن مجلس النواب عازم على المضي بتمكين المرأة"، مشيرًا إلى سن تشريعات "كانت تصب في هذا الاتجاه."

وقال "إننا نؤمن بأهمية العمل التشاركي البرلماني العربي في تعزيز حقوق المرأة"، مضيفًا "أننا نتشرف بأن يكون مجلس النواب الأردني مقراً لإئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة."

جاء ذلك خلال رعايته بتاريخ 2019/12/2 ، بدار مجلس النواب، لقاء البرلمانيات العربيات بعنوان "التمييز المبني على النوع الاجتماعي" والذي نظمه "الائتلاف" بالتعاون مع مؤسسة الملك الحسين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسفارة الهولندية في عمان، بمشاركة عدد من برلمانيي مصر وفلسطين والجزائروتونس .

وأكد الطراونة استعداده، كرئيس لمجلس النواب والاتحاد البرلماني العربي، لتقديم كل أوجه الدعم والرعاية لمختلف أنشطة "ائتلاف البرلمانيات."

وقال إن ملف تعزيز حقوق المرأة "كان دومًا يحظى بالاهتمام والرعاية على مختلف المستويات في المملكة"، لافتًا إلى أهمية "مسألة التمييز المبني على النوع الاجتماعي."

وتطرق الطراونة إلى ملف دعم وتمكين المرأة الفلسطينية، التي قاست وعانت من ويلات وجراح المحتل، ما لم تقاسيه امرأة في العالم، مشددًا على ضرورة نقل مظلمتها إلى العالم أجمع، والإسهام في تعرية وجه المحتل البشع .

للمزيد ص (12)

الأردن: " من الوصاية إلى الشراكة: حماية المرأة العاملة والفرص الضائعة ذات العلاقة بالمادة 69 من قانون العمل نموذجا "

دعت رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة النائب المحامية وفاء بني مصطفى الى ضرورة الخروج بمنظومة من التشريعات الرافدة والداعمة لدور المرأة في المجالات كافة.

حديث بني مصطفى جاء لدى ترأسها أعمال المائدة المستديرة التي عقدت بدار المجلس الأربعاء 2019/12/18 من أجل عرض نتائج الدراسة التي قامت بها مؤسسة الاقتصاد النسوي تحت عنوان " من الوصاية إلى الشراكة: حماية المرأة العاملة والفرص الضائعة ذات العلاقة بالمادة 69 من قانون العمل نموذجا " بحضور رئيس لجنة العمل النيابية خالد أبو حسان ورئيسة ملتقى البرلمانيات صباح الشعار و النواب شاهه العمارين و رندا الشعار و خالد رمضان ورئيسة لجنة العمل في مجلس الأعيان العين سوسن المجالي و رئيسة لجنة المرأة في مجلس الاعيان العين رابحة الدباس ووزير العمل نضال البطاينة والمدير التنفيذي لمؤسسة الاقتصاد النسوي ميادة أبو جابر.

وقالت بني مصطفى انه بات من الضرورة السعي الى تغيير نظرة المجتمع لعمل المرأة أولاً، ووضع خطط واستراتيجيات للنهوض بالواقع الاقتصادي للمرأة، وتغيير التشريعات التي تسهم في ضمان حقوق المرأة في الحصول على فرص متكافئة ليكون الأردن بمقدمة الدول في سد الفجوة الجندرية وفي جعل المرأة شريكاً رئيسياً في اقتصادها.

وتابعت: "إن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة لا تجعلها قادرة على اتخاذ القرارات فحسب بل تجعلها عنصرا فاعلا في أسرتها ومجتمعها، داعية الى ان تمكين المرأة اقتصادياً يسهم في سد الفجوة الجندرية في سوق العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي."

وثمنت بني مصطفى نتائج الدراسة التي قامت بها مؤسسة الاقتصاد النسوي بشأن المادة 69 من قانون العمل نموذجا لافتة الى القيود التي تضمنتها على عمل المرأة التي تنص على" تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة: الصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها والاوقات التي لا يجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها. وأشارت إلى ما تتعرض له المرأة العاملة من مشاكل تحد من مشاركتها في سوق العمل والتي من أبرزها التحرش في أماكن العمل والمواصلات وحصر قدراتها في أعمال معينة لافتة الى النتائج التي خرجت بها دراسة مؤسسة صداقة ومؤسسة فريدريش أيبرت بهذا الشأن.

للمزيد ص (13)

بيان صادر عن ائتلاف البرلمانيات بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

يصادف 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة)، وبهذه المناسبة يشدد ائتلاف من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة على ضرورة نبذ كافة أشكال العنف ضد المرأة وعلى رأسها العنف الاقتصادي والعنف الأسري والعنف النفسي والجسدي والعنف السياسي وكافة أشكال التمييز. وعلى الرغم من اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979، إلا أن العنف لا زال ظاهرة ومشكلة منتشرة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الطريق طويل لتحقيق العدالة والمساواة للمرأة؛ إذ تتعرض واحد من ثلاث نساء للعنف حول العالم. وحسب آخر إحصائية للأمم المتحدة فإن 750 مليون فتاة تزوجن قبل بلوغ 18 عاما، وأن 200 مليون فتاة خضعن لتشويه أعضائهن التناسلية. ولا تزال النساء تشكل نسبة أكثر من 71% من ضحايا الإتجاربالبشر. والعنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا واستمرارا وتدميرا في عالمنا اليوم، بحسب الامم المتحدة، ولكن لا يزال معظمه غير مبلغ عنه بسبب انعدام العقاب والصمت والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به.

ينبغي على الحكومات أن تعي أن أولوية المساواة بين الجنسين لا تقل أهمية عن أولوياتها في محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الأمن والأمان. فإذا ما تمعّنا جيداً بالدراسات والإحصاءات، نستطيع أن نرى بوضوح أن المساواة بين الجنسيين مرتبطةً ارتباطاً تاماً مع محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الأمن والأمان. إن تكلفة العنف في العالم تشكل ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي وتعادل ما يقارب واحد ونصف تريلون دولار أي ما يقارب حجم اقتصاد كندا. وذلك حسب تقرير لمنظمة كير العالمية لعام 2018. والمشكلة جدية في الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط والعالي على حد السواء.وحسب التقرير المذكور فإن تكلفة العنف على الناتج المحلي الإجمالي أعلى من تكلفة التدخل والإيقاف من قبل الحكومات. وعليه يجب القيام بخطوات جدية وسريعة على كافة الأصعدة للقضاء على العنف ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسيين. وفي هذا الصدد استطاع الائتلاف تقديم اتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري لجامعة الدول العربية في ديسمبر من عام 2016 ويعمل الآن على حشد التأييد من قبل الدول على المستوى الإقليمي للمصادقة عليها. ويذكر الائتلاف بضرورة الإسراع من قبل الحكومات العربية للمصادقة على الاتفاقية لأنها تعتبر إطار وقائي لحقوق المرأة والفتاة والأسرة قبل أن تكون إطار حماية.

الأردن: الطراونة يلتقي برلمانيات من جمهورية الجزائر

التقى رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة في مكتبه بدار مجلس النواب يوم الاثنين 2019/12/2، بوفد يمثل برلمانيات من مجلسي الأمة والشعبي الوطني في الجزائر. وخلال اللقاء الذي حضرته رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة النائب وفاء بني مصطفى، أكد الطراونة على عمق العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين، مشدداً على أهمية إدامة التواصل والتعاون في المجالات كافة لا سيما البرلمانية منها. ويضم الوفد الجزائري: السيدة لويزة شاشوة نائب رئيس مجلس الأمة، وشنتوف مختارية العضو بمجلس الأمة، وفارح ليندة وحميدي نبيلة احلام من المجلس الشعبي الوطني. ويأتي اللقاء على هامش أعمال جلسة لائتلاف البرلمانيات العربيات والتي تحمل عنوان "التمييز المبني على النوع الاجتماعي، لقاء البرلمانيات العرب"، وانطلقت أعماله في دار مجلس النواب اليوم بمشاركة برلمانيات من الأردن وفلسطين ومصر والجزائر. وفي سياق الشأن الجزائري، دان الطراونة في بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، مصادقة البرلمان الأوروبي الخميس الماضي على لائحة حول الأوضاع الراهنة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة. وأكد رفض الاتحاد البرلماني العربي القاطع للقرار شكلاً ومضموناً باعتباره يُشكل تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي الجزائري لا سيما انه قرار يصدر عن جهة لا تتمتع بولاية قانونية على الجزائر ودون أدنى اعتبار لأهمية وشفافية ونزاهة التحول الديمقراطي العميق الذي يعيشه الجزائر الشقيق. وأعرب الاتحاد عن ثقته المطلقة بوعي الشعب الجزائري مؤكداً وقوفه ودعمه للجمهورية الجزائرية الشقيقة في مساعيها النبيلة لإرساء الديمقراطية ونبذ العنف وتحقيق السلام والازدهار لأبناء شعبها الطيب المقدام والعيش في بيئة آمنة مستقرة منهجها الحوار وغايتها الانسان ورفاهه. هذا وقد التقى الوفد الجزائري أثناء زيارته عدداً من الجهات حيث التقوا معالي السيدة بسمة إسحاقات، وزيرة التنمية الاجتماعية ، ورئيسة ديوان الرأي والتشريع، معالي فداء الحمود، والدكتورة سلمى النمس، الأمين العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة، والسيدة ليلى نفاع، من جمعية النساء العربيات، بالإضافة إلى سعادة وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، وسعادة ريم أبو دلبوح، رئيسة لجنة المرأة في مجلس النواب الأردني، وسعادة صباح الشعار، رئيسة ملتقى البرلمانيات.

الائتلاف يوجه رسالة إلى لجنة سيداو بخصوص العراق

بالتعاون مع منظمة 'المساواة الآن' تم توجيه رسالة الى لجنة السيدوا يوم الإثنين بتاريخ 30 أيلول 2019 بخصوص الجلسة المتعلقة بالعراق في دورتها ٧٤ والتي ستتم من ٢١ / ١٠- ولغاية ٨ /١١/ ٢٠١٩، وقد تناولت الأحكام التميزية في قانون الجنسية العراقي؛ والذي لا تستطيع من خلاله المرأة العراقية من تمرير جنسيتها إلى زوجها؛ وبعض النصوص الأخرى التي تحتاج إلى تعديل مثل المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969 والتي تبيح للمغتصب الإفلات من العقاب في حال تزوج من ضحيته، والمادة 41 من قانون العقوبات العراقي التي تسمح بضرب الزوجات والأطفال. كما تناولت الرسالة بعض التعديلات المقترحة لقانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959 من قبل بعض البرلمانيين فيما يتعلق بتخفيض سن الزواج وتشجيع تعدد الزوجات. هذا و اقترحت الرسالة 4 تساؤلات ليتم طرحها على الحكومة العراقية وقدمت الرسالة مقترحات للجنة لحث الحكومة العراقية على إلغاء مثل تلك المواد من القوانين العراقية.

العراق 2019/11/26 انتصار الجبوري تطالب بتفعيل قوانين حماية المرأة من العنف

طالبت النائبة انتصار الجبوري عضو لجنة المرأة والأسرة النيابية الحكومة والبرلمان والقضاء بتفعيل قوانين حماية المرأة النافذة والاسراع بتشريع قانون الحماية من العنف الاسري وذلك من أجل حماية المرأة من شتى أشكال العنف.

وقالت الجبوري بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ان"المرأة في العراق تعرضت لشتى أنواع العنف بسبب الحروب والصراعات، والأعراف والتقاليد المجتمعية، فضلا عن عدم تطبيق القوانين النافذة والخاصة بحماية المرأة من العنف، مطالبة الحكومة والبرلمان والمؤسسات القضائية بتفعيل تلك قوانين، والإسراع بتشريع قانون الحماية من العنف الاسري."

وأضافت" إن المرأة تواجه شتى أشكال العنف حتى السياسي منها مع غياب أبسط حقوقها المنصوص عليها قانونيا، إذ أن التمثيل النسوي في المراكز العليا في الدولة يكاد يكون منعدما خصوصا في الكابينات الوزارية، وحتى في مفاصل السلطة التشريعية" لافتة إلى أن" ذلك يتقاطع بشكل كبير مع النهج الديمقراطي المتبع في العراق." وأعربت الجبوري عن تثمينها لدور المرأة العراقية التي اثبتت جدارتها وقدرتها على تحمل المسؤولية، وامكانياتها الهائلة في العطاء والابداع، مؤكدة استمرارها كأمرأة وكبرلمانية في المطالبة بحقوق النسوة والدفاع عنها وتبني كل المواقف التي تعزز وجودها كركيزة أساسية في بناء الأسرة والمجتمع.

مصر: ماجده النويشي في لقاء بأربع آلاف سيده داخل مصنع للملابس والتصدير بالمنطقه الحره بمحافظة الإسماعيلية اللقاء كان عن حماية المرأة العامله من اي انتهاك لحقوقها داخل العمل

الإسكوا: مطالب باتفاقية عربية لوقف العنف ضد المرأة

مقتطفات من مقال لمحمد صابرين صحيفة الأهرام

شاركت عضوات الائتلاف السيدة وفاء بني مصطفى من الأردن ، والسيدة ماجدة النويشي من مصر، والسيدة انتصار الخطابي من العراق بأعمال المؤتمر العربي رفيع المستوى الذي عقد في عمان لمناقشة أولويات المنطقة العربية للسنوات الخمس المقبلة في مجال النهوض بأوضاع المرأة بناء على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد مرور 25 عاماً على اعتماده. وعقد هذا المؤتمر بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية. وقالت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، الدكتورة رولى دشتي، والعضو في ائتلاف البرلمانيات، أن المنطقة العربية سجلت ارتفاعاً في انخراط المرأة في الحياة السياسية وزيادة مشاركتها في سوق العمل مشيرةً إلى أن معظم الدول الإقليمية أحرزت تقدماً في توفير التعليم والرعاية الصحية.

وأضافت دشتي أنه "على الرغم من تلك الإنجازات إلا أنها ما زالت ضئيلة مقارنة بالإنجازات العالمية." وتعد تونس مثالاً واضحاً حيث سجلت أعلى مستويات المساواة بين الجنسين في المنطقة حيث تحتل المرتبة 117 بين دول العالم، مبينةً أنه أمام ذلك التقدم تحديات مزمنة نتيجة النزاعات والحروب وحالات التهجير والنزوح والاحتلال.

ودعت إلى ضرورة وضع خريطة عمل عربية والانتهاء من اتفاقية عربية لوقف العنف ضد المرأة. وكشفت دشتي عن أن العالم العربي سوف يجني عائدات تصل إلى 1.5 تريليون دولار سنوياً لوشاركت المرأة في الاقتصاد بقوة. وعقبت على ذلك بمرارة قائلة إن هناك خسائر يمكن تجنبها وهي بلا شك فرص ضائعة.

وبدورها قالت الأمينة العامة المساعدة رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية الدكتورة هيفاء أبو غزالة، أن اجتماع عمان يعد تتويجاً لجهد دؤوب لإعداد التقرير العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد 25 عاماً ليعكس البعد الإقليمي لمختلف السياقات المتعلقة بقضايا النهوض بالمرأة في المنطقة العربية من منطلق تحليلي وليس سردياً.

ومن جهتها، بينت المديرة التنفيذية لمنظمة المرأة العربية، الدكتورة فاديا كيوان، أن الحضور يقف اليوم في محطة تحلل عملاً دؤوباً استمر 25 عاماً بعد مؤتمر بكين، وأن ربع القرن الحالي تميز بتحولات كبيرة في أوضاع المرأة العربية، وأنه من الضروري التقييم والوقوف على مواطن القوة والخلل فيها. وأشارت إلى ضرورة تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة بقضايا المرأة وزيادة قدرتها على اتخاذ المبادرات وعلى التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني وكذلك للدعوة والمناصرة على المستوى الحكومي لضمان إدماج قضايا المرأة في السياسات العامة. وترى كيوان أن الوضع يتطور ولكن الحاجات تتعاظم!

وناقش الاجتماع منهجية المراجعة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين والأنشطة الإقليمية والدولية المصاحبة للمراجعة لما فيها اجتماعات لجنة المرأة في نيويورك في مارس 2020 كما ناقش القضايا الأساسية وتحديد الأولويات وأدوات العمل اللازمة لتحقيقها في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أنه وفقا لمنظمة اليونيسف فإن هناك فتاة من كل خمس فتيات في المنطقة العربية تقع ضحية زواج القاصرات ناهيك عن استمرار العنف ضد المرأة بأشكال متعددة بما فيها جرائم الشرف والتحرش في الأماكن العامة في حين أن الوصول إلى العدالة محدود والخدمات غير متوافرة بالشكل اللازم للناجيات، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ثلث النساء اللواتي كان لهن شريك في الماضي في منطقة شرق البحر المتوسط تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من الشريك في مرحلة ما في حياتهن وفضلا عن ذلك هناك جرائم القتل وجرائم الشرف والزواج المبكر والقسري للقاصرات. ورصدت دكتورة مهريناز العوضي مديرة برنامج المرأة في منظمة الإسكوا خمسة محاور للمستقبل تتطلع الدول العربية للعمل عليها لتحسين أوضاع المرأة وهي:

المحور الأول: توطين مخرجات بكين في السياسات الوطنية بما في ذلك التركيز على النساء والفتيات الأشد تهميشاً، وتصميم السياسات المناسبة لدعمهن بمختلف أوضاعهن. بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الجنسين في الحصول على العمل اللائق والترقية الوظيفية. وأيضاً مساندة المرأة للقيام بدورها المزدوج، الوظيفي والأسري.

المحور الثاني: ضمان سهولة الجهود الوطنية في تنفيذ الحماية الاجتماعية بما في ذلك اعتماد معايير لتحديد أولويات العمل حيث تستهدف الشرائح الاجتماعية الأضعف والأولى بالرعاية. واعتماد أسلوب تشاركي عند وضع السياسات والبرامج مع الفئات المستهدفة لضمان تلبية تلك السياسات والبرامج لحاجات تلك الفئات.

المحور الثالث: حماية النساء والفتيات من العنف بكل أنواعه وتحت ذلك مواصلة الجهود المبذولة لسن القوانين ولتفعيل وتنفيذ القوانين.

المحور الرابع: يختص بحوكمة منظومة المساواة بين الجنسين من حيث دعم الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وتوفير الموارد لها للقيام بدورها، وأيضاً توفير بيئة تمكينية لمنظمات حقوق المرأة.

المحور الخامس: يتعلق بالبيانات المهمة لوضع السياسات وهنا تدفع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظومة الأمم المتحدة عموماً إلى تجميع وتحليل تلك البيانات والإحصاءات وذلك بالتعاون مع الدول المعنية.

المغرب: خديجة الزياني تشارك في لقاء رئيس مجلس النواب المغربي وفداً دبلوماسياً أسترالياً

استقبل رئيس مجلس النواب، السيد الحبيب المالكي، صباح الاثنين 16 أيلول 2019، بمقر المجلس، وفدا دبلوماسيا نسائيا أستراليا، يمثل نادي النساء الدولي بكانبيرا (WIC) تحت الرئاسة المشتركة للسيدة Barbara Hall Christen Reeve والسيدة فاتن شراط مدرك.

وخلال كلمته الترحيبية، أثنى السيد الرئيس على مبادرة الوفد الأسترالي، مبرزا أهمية دور المرأة في بناء المجتمع، وقال "التطور المجتمعي لا يمكن أن يتم دون إدماج المرأة في جميع المجالات". وأكد أن الورش المرتبطة بتحسين أوضاع النساء بالمغرب هو "ورش تشارك فيها كل مكونات المجتمع وهناك إرادة جادة لجعل المرأة إحدى ركائز التطور والاستقرار والنمو بالمملكة".

وقدم السيد المالكي لمحة موجزة حول الجهود التي يقوم بها المغرب في مجال المساواة بين الجنسين، مستعرضا رؤية جلالة الملك محمد السادس المتقدمة في الارتقاء بأوضاع المرأة وإدماجها في المجتمع، وأبرز القوانين التي صادق عليها مجلس النواب لصالح المرأة المغربية.

ولفت إلى أن قضية المرأة هي في صلب اهتمامات المؤسسة التشريعية، مشيرا على الخصوص إلى إحداث لجنة عمل موضوعاتية تعنى بقضايا المساواة والمناصفة وإلى الحضور المتميز للمرأة في مختلف هيئات المجلس.

من جانبهن، أكدت عضوات الوفد الأسترالي على أن التطور الذي تشهده المملكة المغربية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية "مثير للاهتمام". وقالت السيدة Margaret Elizabeth Reid، الرئيسة السابقة لمجلس الشيوخ بأستراليا، في كلمتها باسم الوفد، "جئنا لنتعلم مما تقومون به في مجال التنمية البشرية، ومما أنجزتموه في مجال النهوض بأوضاع المرأة".

وقد حضر هذا اللقاء السيدة خديجة الزياني، رئيسة لجنة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمساواة والمناصفة. وجدير بالذكر، أن النادي الدولي للنساء بكانبيرا هو منظمة مدنية أسس سنة 1964، ويضم في عضويته 350 امرأة من 55 بلدا، وتتجلى مهمته في مساعدة النساء القادمات لكانبيرا على الاندماج والتعارف.

المغرب: اجتماع أعضاء المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالمناصفة والمساواة بتاريخ 3 أكتوبر 2019 بمجلس النواب مع السيدة دينا ملحم مديرة برامج شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية من أجل الإعداد للبرنامج المقبل لعمل المجموعة.

المغرب: 2019/10/23. بمشاركة خبراء شباب من وزارة المالية والاقتصاد وبتنسيق مع السيدة ليلى الرحيوي ممثلة onufemmes بالمغرب ومن تأطير مديرية الدراسات والتوقعات، شاركت النائبات البرلمانيات أعضاء المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالمناصفة و المساواة في ورشة تفاعلية حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمقر المركزي لهيئة الأمم المتحدة و ذلك حول عرض التقرير المنبثق عن الدراسة الجديدة لبناء الميزانية المستجيبة للنوع الإجتماعي لتمكينها من أن تصبح أداة استراتيجية لتقييم وتتبع مسألة المساواة وتكافؤ الفرص داخل السياسات العامة بأهداف ونتائج محددين وبمؤشرات ذات معايير قابلة للقياس.

المغرب: 2019/11/28. شاركت النائب خديجة الزياني في الورشة الموضوعاتية الخاصة بالإعاقة في التشريع المغربي والتي نظمتها الجمعية المغربية لمساندة الأشخاص ذوي التثلث الصبغي AMSAT المندرجة ضمن جهود منظمة handicap international وبشراكة مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون. حيث كان الهدف من هذه الورشة هو جعل الإشكاليات المرتبطة بمجال الإعاقة بالمغرب ضمن الاهتمامات التشريعية مع العمل على تأطير عمل الجمعيات في اتجاه مزيد من التنسيق مع نائبات ونواب الأمة في إطار الأدوار المنوطة بهم... و كذلك تقريب وجهات النظر لجعل قضية الإعاقة مسألة مركزية في السياسات العمومية ضمانا لحقوق هذه الفئة.

المغرب: 2019/9/19. تنفيذا لبرنامج عمل المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالمساواة والمناصفة التقت النائب خديجة الزياني مع ممثلة onufemme السيدة السعدية سيفي، والخبيرة الدستورية الدكتورة هدى كنوني، التي ستتكلف بملف "الترافع عن المجموعة الموضوعاتية لتصبح لجنة دائمة"

المغرب: 2019/9/26. اجتماع أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمناصفة والمساواة مع ممثلة المرأة بهيئة الأمم المتحدة والخبيرة الدستورية حول استراتيجية العمل من أجل الترافع لتصبح هذه المجموعة لجنة دائمة.

العراق: النائبة انتصار الجبوري تترأس اجتماعا للجنة المرأة والأسرة لمناقشة قانوني الناجيات الايزيديات والعنف الاسري

عقدت لجنة المراة والاسرة والطفولة النيابية برئاسة النائبة انتصار الجبوري وحضور أعضائها يوم الأربعاء 2019/11/20 جلسة استماع بشأن قانوني الناجيات الايزيديات والعنف الأسري.

وأدارت الجلسة التي حضرها ممثلون عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء واللجنة القانونية، وحقوق الإنسان ولجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين، ووزارة الداخلية، ومنظمات المجتمع المدني، النائبة وصفية شيخو مقررة لجنة المرأة والأسرة والطفولة، وتناولت المداخلات تقرير اللجنة الأولي حول مشروع قانون الناجيات، وإشكاليات توسيع نطاق القانون ومحدداته، وقرارات مجلس الوزراء التي نصت على عنوان مشروع القانون، والأحكام المتعلقة بجنسية المولودين من الناجيات وفق قانون الجنسية وخصوصية الطائفة الأيزيدية، وتأسيس مديرية عامة وربطها بالأمانة العامة لمجلس الوزراء والاستعانة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتعويض ورعاية الناجيات ماديا ومعنويا وإعداد الوسائل الكفيلة لدمج الناجيات في المجتمع.

كما تدارس الحاضرون التعديلات على نصوص وفقرات القانون، وتطبيق الامتيازات المنصوص عليها في قانون السجناء السياسيين ذي الرقم 4 لسنة 2006 المعدل على الناجيات الايزيديات، ومنحهن حقوق السجين السياسي وجبر الضرر الذي لحق بهن فضلا عن غرض التعريف بالجرائم أمام المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي عموماً خلال فترة الاختطاف والسبي كما نصت الأسباب الموجبة لهذا القانون.

تابعونا!
ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
فيسبوك @CVAWArabCoalition
تويتر @CVAWArab
cvaw-arabcoalition.org

العراق: الجبوري في ورشة عمل حول تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة

شاركت النائبة انتصار الجبوري، نائبة رئيسة لجنة المرأة النيابية في ورشة العمل التي نظمتها الإسكوا ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية للفترة من ١٢-١٣ تشرين الثاني ٢٠١٩

وتضمنت الورشة محاضرات حول تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية و معلومات قدمها نخبة من الخبراء حول مسار تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري في المنطقة العربية والخطوات المقترحة لتقدير تلك التكلفة، والموازنة المراعية للجنسين والخدمات المقدمة للناجيات من العنف الاسري. وغيرها .

ويذكر أن الورشة مخصصة لعضوات وأعضاء مجلس النواب العراقي.

مصر: 2019/12/23 شاركت النائب ماجدة النويشي في مؤتمر ستون عاما علي تمثيل المرأة في البرلمان المصري للاتحاد النسائي المصري بقيادة الدكتوره هدى بدران وحضور وكيل مجلس النواب الأستاذ سليمان وهدان نائب عن الدكتور علي عبدالعال رئيس البرلمان ورئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب علاء عابد والأستاذ جورج اسحاق من مجلس حقوق الإنسان وحضور كبير من نائبات ونواب البرلمان. وتناولت الجلسه الأولى خبرات البرلمانيات برئاسة المستشار عدلي حسين وعرض للخبرات من قبل النائبه الحاليه مارجريت عازر، عضو مجلس النواب ووكيلة لجنة حقوق الإنسان، وماجده النويشي نائبة سابقه ونائبة رئيس ائتلاف البرلمانيات العربيات على مستوي العالم العربى

العراق: النائبة الجبوري تشارك في المؤتمر الاسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة

شاركت النائبة انتصار الجبوي نائبة رئيسة لجنة المرأة النيابية يوم السبت ٢٠١٩/٩/٢ في المؤتمر الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي عقد في بغداد برعاية سماحة السيد عمار الحكيم . وحضر المؤتمر سيادة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ونائبة ممثلة الامم المتحدة في العراق وعدد من الشخصيات السياسية وممثلات من الناجيات الأيزيديات. وألقت الجبوري كلمة جاء فيها"أنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا ان نقف مجدداً وفي نفس الوقت من كل عام لنؤكد إلتزامنا المبدئي والأخلاقي والإنساني الرافض لكل مظاهر العنف وصوره كافة وفي جميع المجالات سواء في زمن السلم أو ظروف الحرب.

تونس: شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى بالمؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول "تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية والدروس المستفادة من جميع أنحاء العالم" والذي تنظمه جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يومي 20-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتحدثت في الجلسة الثانية عن الاتفاقية العربية التي وضعها الائتلاف بالتعاون مع جامعة الدول العربية والتي تم اطلاقها في كانون الأول من عام 2016 بعنوان: الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري. هذا وقد أشار البيان الختامي للمؤتمر والتوصيات إلى حث الدول على إقرار الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ.

تونس: النويشي وبني مصطفى تشاركان في المؤتمر الإقليمي لمكافحة التمييز في التشريعات في الفترة من 10 إلى 11 ديسمبر 2019 كجزء من الحملة الإقليمية حول عدم التسامح مطلقًا مع العنف ضد النساء والفتيات، بتنظيم من الاتحاد الاوروبي، والمبادرةالنسوية الأورومتوسطية ومجموعة من 9 منظمات لحقوق المرأة من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. حيث وفر المؤتمر مساحة لرفع مستوى الوعي حول اتفاقية اسطنبول، وإعلان المجتمع المدني الأورومتوسطي لعام 2017 والإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط بشأن حقوق المرأة (27 نوفمبر 2017). ناقش المؤتمر التمييز القانوني للنساء في قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العقوبات ووضع البدائل بناءً على المعايير الدولية لحقوق المرأة والالتزامات الحكومية. وتحدثت بني مصطفى عن الاتفاقية العربية التي وضعها الائتلاف بالتعاون مع جامعة الدول العربية والتي تم إطلاقها في كانون الأول من عام 2016 بعنوان: الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري.

مصر: ١٤اكتوبر ٢٠١٩ حملات الطرق علي الابواب للمجلس القومي للمرأة فرع برئاسة ماجده النويشي مقررة المجلس القومي لفرع الاسماعيليه للتعرف علي مشكلات السيدات في ريف قرية سرابيوم بالاسماعيليه وحضور الجهاز التنفيذي لحل المشكلات وتحقيق وعمل مشروعات صغيره للتمكين الاقتصادي للسيدات لمساعدتهم في مواجهه احتياجات أسرهم وتوفير الحد المقبول لحياه كريمه.

مصر: توجه يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أكتوبر وفد من المجلس القومى للمراة برئاسة أ.ماجدة النويشى مقررة المجلس وبحضور بعض عضوات المجلس الى قرية المنايف ترعة(٥) وصاحب الوفد قافلة طبية بالتعاون مع مديرية الصحة بالإسماعيلية وشملت القافلة مجموعة من الأطباء بثلاث تخصصات مختلفة ومعهم مركبتين مجهزتين للكشف على المرضى وصرف العلاج لهم مجاناً.

وكان قد سبق وتوجهت أ.ماجدة الى هذه القرية أثناء حملات الطرق على الأبواب وتعرفت على أهم المشكلات التى تواجههم وتبين أن هذه القرية معدومة الخدمات.

وعلى هامش هذه القافلة اجتمعت أ.ماجدة بسيدات هذه البلدة بحضور رئيس القرية وعرضت عليهم الحلول التى توصلت إليها لحل جميع المشكلات التى يعانون منها سكان هذه البلدة، والتى تم حصرها من خلال حملات الطرق على الأبواب السابقة، والتى وعدتهم فيها ماجدة بالوصول إلى حل لهذه المشكلات، والتى كانت أهمها مشكلة التعليم وعدم وجود مدرسة قريبة من البلدة وطلبت منهم أ.ماجدة بعمل حصر لعدد الطلاب بالمنطقة حيث أنه لايمكن إقامة مدرسة بأعداد قليلة ولكنها وعدتهم فى حالة إذا كانت أعداد الطلاب قليلة فإنه من الممكن عمل عدد من الفصول فقط لهؤلاء الطلاب. وبالنسبة لمشكلة الخبز وصعوبة الحصول عليه لبعد المسافات وعدم وجود مخبز قريب لصرف العيش فقد تم حل هذه المشكلة حيث وعد رئيس القرية أ.ماجدة بتجميع كل البطاقات وصرف وإحضار الخبز فى سيارة وتوزيعه عليهم داخل البلدة. وأيضاً قام المجلس بعمل حصر بأسماء السيدات التى ليس لديها بطاقة تموينية وذلك لاستخراج البطاقات لهم وعمل المطلوب. وفيما يتعلق بمشكلة المياه وعدم توافرها داخل البلدة - حيث ان الأهالي يقومون كل يوم بالذهاب إلى منطقة بعيدة لإحضار المياه يوميا لمنازلهم- فعندما بحثت ا.ماجدة هذه المشكلة وجدت أن هناك اشخاص متبرعة بإقامة محطة مياه داخل البلدة، وأشخاص متبرعة بالمواسير، واشخاص أيضا متبرعة بالايدى العاملة للتوصيل.

ووعدت أ.ماجدة بعرض المشكلة على رئيس الشركة القابضة بالإسماعيلية وأنها سوف تطلب منه أن يرسل سيارة مياه شرب يوميا لأهالى هذه البلدة ولو نقلة واحدة يوميا.

وأيضا تم حصر أسماء جميع السيدات التى ليس لديها أي دخل أو معاش وذلك لعمل معاشات لهم (معاش تكافل وكرامة..معاش مطلقة..معاش معاق .....) وأيضا عمل حصر بأسماء السيدات التى ليس لديها بطاقة رقم قومى أو لديها بطاقة ومنتهية أو تريد تغيير محل الإقامة وذلك ليقوم المجلس بإجراء اللازم. وفى جو من فرحة الأهالى بحل مشكلاتهم، أنهت أ.ماجدة اللقاء ووعدتهم جميعاً بتوصيل أصواتهم للمسؤولين والعمل دائماً على مساعدتهم وحل مشكلاتهم.

كينيا: عضوات من ائتلاف البرلمانيات يشاركن في قمة نيروبي

شاركت كلاً من سعادة النائب وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، وسعادة النائب سحر القواسمي، عضو مؤسس في ائتلاف البرلمانيات من فلسطين، في #قمة_نيروبي احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين على انعقاد مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة سنة 1994، وموافقة 179 حكومة على برنامج عمل يضع حقوق الصحة الجنسية والإنجابية محط اهتمام السياسات السكانية. ومن الجدير بالذكر أن القمة تنعقد في الفترة من 12-14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الأردن: شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى يوم السبت الموافق 2019/11/16 بوقفة احتجاجية دعت إليها منظمات المجتمع المدني من خلال حملة إلكترونية بعنوان#طفح_الكيل أمام رئاسة الوزراء تنديداً بالعنف الأسري، وللمطالبة بحماية الأسرة والمرأة والطفل من العنف، وبإنصاف المرأة. وذلك على إثر حادثة اعتداء رجل على زوجته وتدعى فاطمة في مدينة جرش، اقتلع فيها عينيها أمام أطفالها ما تسبب بفقد بصرها، والتي هزت المجتمع الأردني بأكمله. وهتفت المتظاهرات "لعيونك يا فاطمة بدنا حماية كاملة"، و"لا شرف ولا عورة.. المرأة هي الثورة"، و"حرية حرية.. غصب عن الذكورية." ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها: "لا للقوانين التمييزية" وطالبن بعدم إسقاط الحق في الجرائم العائلية، التي تمارس ضد المرأة.

البرتغال: القواسمي تشارك في منتدى حول التنمية المستدامة

2019/11/26 شاركت سعادة النائب سحر القواسمي في منتدى لشبونة حول التنمية المستدامة وبدعوة من مجلس اوروبا وتحدثت في مداخلتها عن أهداف التنمية المستدامة وقالت: " إن أهداف التنمية المستدامة تعتبر من أهم إنجازات البشرية إن تم تطبيقها لأنها تستحدث عقد سياسي اقتصادي واجتماعي جديد قائم على مبدأ الشراكة ولا أحد في الخلف وأشارت إلى أن الاحتلال قام باعتقال ٥٥٠٠طفل منذ عام ٢٠١٥ في فلسطين وانه يتم يوميا انتهاك حقوق كل الشرائح في فلسطين وخصوصا النساء وقالت: "لكنني اؤمن ان عجلة التاريخ فقط تسير إلى الأمام رغم كل القوى التي تحاول تعطيلها... ولكن رغم ذلك فنحن في الاتجاه الصحيح كبشرية." وتساءلت أمام الحضور: "هل لديكم الإرادة السياسية بتغليب حقوق الإنسان والقانون الدولي على لغة المصالح اذا اتناقضت مع هذه المفاهيم ؟"

الأردن: اجتماع ائتلاف الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة

شاركت سعادة النائب بني مصطفى باجتماع ائتلاف الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي عقد في مجلس النواب بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 وأشارت إلى أن الأردن حقق تقدماً على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حيث احتل المرتبة السادسة عربياً والمرتبة 81 عالمياً. وأشارت إلى ضرورة لقاء معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي لإعادة تفعيل اللجنة الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وبمناسبة انطلاق حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة فأشارت إلى أن 1 من كل 3 فتيات تتعرض للعنف في العالم، وإلى أن أكثر من 71% من ضحايا الاتجار بالبشر من النساء، وإلى أن من بين 1 من كل فتاتين تتعرض للقتل من قبل أحد أفراد العائلة. وأكدت على ضرورة تلاقي الهدف الخامس بالهدف المعني بالصحة والهدف المعني بالعمل، وإلى ضرورة توسيع إطار الهدف الخامس لإشراك وزارة الصحة ووزارة العمل ولجنتي الصحة والعمل في مجلسي النواب والأعيان. وأكدت على ضرورة متابعة إصدار التشريعات ومرحلة ما بعد التشريع من إصدار الأنظمة ومتابعة تنفيذ القوانين. وأشارت إلى أن جامعة الدول العربية في مؤتمرها الأخير أوصت بطرح الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة على اللجنة الوزارية العربية في اجتماعها القادم، والتي وضعها الائتلاف وقدمها لجامعة الدول العربية. وأشارت سعادة النائب صباح الشعار، رئيسة ملتقى البرلمانيات إلى أن مجلس النواب سعى إلى تجسيد غايات الهدف الخامس حيث ألغى المادة 308 من قانون العقوبات والتي تبيح للمغتصب الإفلات من العقاب، وأصدر قانوناً للحماية من العنف الأسري، وكما أشارت إلى السعي لرفع سن الاستثناء بالزواج تماشياً مع مقاصد الهدف الخامس، وإلى أهمية التركيز على مقصد التمكين الاقتصادي حيث أكدت على أن مجلس النواب أقر صندوق تسليف النفقة، ونظام العمل المرن، وإلزام صاحب العمل بتوفير حضانة، وفي قانون الضمان الاجتماعي أتاح للمرأة توريث راتبها لزوجها وأولادها بشروط. وأشارت سعادة العين سوسن المجالي إلى ضرورة التشاركية ما بين مجلسي النواب والاعيان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام، وإلى ضرورة تطبيق الأنظمة والتعليمات، وأكدت على ضرورة التركيز على الصحة الإنجابية حيث يعمل المجلس الأعلى للسكان على استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية، وعلى ضرورة تمكين المرأة اقتصادياً وأن تتمتع المرأة بالأمان في الوصول إلى مكان العمل.

مداخلة النائب سحر القواسمي في ورشة العمل حول التمييز المبني على النوع الاجتماعي:لقاء البرلمانيات العربيات 2019/12/2

"لا شك ان الإنسانية تتقدم إلى الأمام وأن التطور حالة مستمرة بجوانبها المتعددة سواء كانت تكنولوجية ،صناعية،الاتمتة ،العلوم الانسانية وغيرها من العلوم التي انعكست إيجابيا على الجوانب الاقتصادية والسياسية والأهم الاجتماعية.

ان توسيع مدارك الإنسان بتمكينه علمياً ومعرفياً أدت إلى تطور الوعي الإنساني على المستوى الفردي والجماعي والذي بناءاً عليه لم يعد ممكنا قبول الرؤى والأفكار التمييزية كحالة طبيعية والرضوخ لتأثيراتها.

قد توصف بلدان بأنها تطورت او في حالة تطور من النواحي الاقتصادية ولكن لا تزال كل الدول غير متطورة من المنظور الاجتماعي وخصوصا حين إخضاعها لمنظومة حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء.

ان الاستقرارالسياسي يضفي تطوراً اقتصادياً ورفاهاً فكرياً يؤدي إلى حالة من التناغم والتجانس المجتمعي والذي بدوره يفتح المجال للتطور الفكري الإنساني والتحرر من قيود المصالح والاستغلال.لاشك أن السلوك الإنساني على المستوى الفردي والجماعي في زمن السلم يختلف عنه في زمن الحرب، وللنساء الحصة الأكبر في هذا فهن الأكثر تعرضاً للعنف والقهر في النزاعات وهن الأكثر إبداعاً في زمن السلم والتطور الاقتصادي.

بدأت بهذه المقدمة لأوضح خطورة البيئة السياسية والتي تترك تبعاتها وبصماتها لما تعانيه المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال وفي أماكن اللجوء وغيرها.

إن المرأة الفلسطينية تقع تحت تمييز مزدوج فمثلها كمثل نساء العالم تعاني من تمييز عنصري قائم على النوع الاجتماعي كعبئ تاريخي وقع عليها كما وقع على كل النساء هي تعاني ايضا من تمييز عنصري يمارسه الاحتلال بحقها ليس لأي ذنب اقترفته فقط لانها صاحبة المكان وحامية ناره المقدسة.

اكثر من ١٧٠٠٠ أسيرة تم اعتقالهن منذ عام ١٩٦٧، إلى جانب الآلاف من الشهيدات تم قتلهن بشكل مباشر بالاستهداف أو من جراء قصف أو على الحواجز او باستهداف مباشر من قطعان المستوطنين تحت مرأى ومباركة جيش الاحتلال.

إن أشكال القهر بحق النساء الفلسطينيات متعددة فهي الأم التي يفرض عليها أن تقوم بدور السجان لابنها الطفل القاصر دون سن ١٢عام الذي حكم عليه بالسجن المنزلي لتقوم من نومها فزعى في منتصف الليل حين تدق بساطير الجنود بابها شبه يومي للتأكد من وجوده خوفاً من البدائل، أم والدة الطفل الأسير التي تذل وتقهر في طريقها لزيارته بالسجن ان سمح لها بزيارته. هناك أكثر من ٥٥٠٠ طفل تم اعتقالهم من عام ٢٠١٥. ام هذه المقدسية التي يفرض عليها ان تختار بين من ترغب بالزواج منه وبين هويتهاالمقدسية اذا كان يسكن خارج السور. ام تلك التي تسكن فيما يسمى مناطق (ج) وهي تشكل ٦٠٪من اراضي الضفة الغربية والت تضطر ان تسكن العراء هي وأطفالها بعد هدم منزلهم المتواضع. ام الشابات المتعلمات في غزة والتي وصلت البطالة بينهن الى ٧٨،٣٪نتيجة الحصار. ام تلك التي تقتل لان أقربائها لا يرغبون بخطيبها وغيرهن وغيرهن...."

فلسطين: د. سحر القواسمي لصحيفة "بكرا" : نحتاج الى قوانين رادعة لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف

أكدت د. سحر القواسمي عضو المجلس الفلسطيني الأعلى للأمومة والطفولة أن ظاهرة العنف ضد النساء هي من الظواهر الموجودة في كل المجتمعات وهي لا يوجد فيها تمييز ما بين دول متقدمة وغير متقدمة فهو موجودة في كل الدول، وتعكس التفكير في المجتمعات في العالم باتجاه المستضعفين.

وأشارت في حديث لـ بكرا بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المراة إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر التي يسعى العالم الى محاربتها ولكن نحن في فلسطين ما نزال بعيدين جدا عنها مضيفة ان الظاهرة لها وجود في ظل الاحتلال الذي يمارس اكبر اشكال العنف ضد الشعب الفلسطيني وخصوصا ضد النساء والاطفال فعلي سبيل المثال منذ عام 2015 وحتى الان اعتقل الاحتلال 500 طفل وكثير من النساء مشيرة إلى أن هذه الظاهرة يمارسها أولاً الاحتلال ثانياً المرأة الفلسطينية معرضة للعنف من الاحتلال وممارسات مجتمعية.

وقالت د. القواسمي أنه حسب الإحصاء الفلسطيني هناك دراسة جديدة يتبين منها أن هناك انحدار بالنسبة للعنف ضد النساء. مشيرةً إلى الاليات المعمول بها في فلسطين لمحاربة العنف ضد النساء وقالت: "نحن لا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف المرجوة فلا زال قتل النساء قائم وهناك تمييز ضد المرأة حتى في القوانين التي هي ليست فلسطينية والتي كانت سائدة على مدى التاريخ ولم يتم تغييرها حتى الآن وخصوصاً قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات".

وأكدت أن المطلوب هو حسب ما نصت عليه وثيقة الاستقلال ان يكون هناك مساواة بين كافة مواطني دولة فلسطين وعدم التمييز بأي شكل من الأشكال بما فيها الجنس، نحتاج إلى مجتمع فيه مساواة حقيقية سواء في الحقوق أو الواجبات، نحتاج إلى قوانين رادعة لحماية النساء واللواتي يتعرضن للعنف، نحتاج إلى خلق نوع من العلاقات الاجتماعية فيها احتراما لكل مكونات المجتمع وخصوصاً المستضعفين من النساء. هذا يحتاج إلى منهاج تعليمي قائم على المساواة والحقوق والواجبات وعلى مبدأ المواطن كأساس في الدولة، نحتاج أيضا إلى بناء علاقات أكثر وضوحا يحدد العلاقة ما بين المرأة والرجل وهذا يجب أن يكون منصوص عليه وفق مبدأ المناصفة وخصوصاً الشراكة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في المجتمعات.

وأكدت د. القواسمي: "لذا لا يمكن توفير بيئة مناسبة لإنهاء العنف ضد المرأة إلا بزوال الاحتلال إلى جانب المتابعة ونص قوانين وآليات عمل لمحاربة هذه الظاهرة وصقل المجتمع الفلسطيني بفكرة المساواة كأساس للنهوض بالمجتمع.

الأردن: بني مصطفى متحدثة في مؤتمر النساء على خطوط المواجهة

شاركت النائب بني مصطفى في مؤتمر النساء على خطوط المواجهة والذي نظمته مؤسسة مي شادياق بتاريخ 2019/12/3 وتحدثت عن زواج القاصرات في جلسة حول مناهضة زواج الأطفال ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة ماي شدياق (MCF) هي منظمة غير ربحية مكرسة لتعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وحرية التعبير والتعليم والرعاية الاجتماعية.

مصر: بدء فعاليات حملة طرق الأبواب

بدأت يوم الأحد 29/ 9/ 2019 فعاليات حملة طرق الأبواب بمحافظة الإسماعيلية، برئاسة ماجدة النويشى مقرره فرع المجلس القومى للمرأة، والتى يطلقها المجلس بجميع محافظات الجمهورية برئاسة الدكتورة مايا مرسى ، وتحمل شعار " بلدى أمانه" وتستمرعلى مدارثلاثة أيام.
وقالت ماجدة النويشى، مقررالمجلس القومى للمرأة بالإسماعيلية، أن الحملة تهدف إلى توعية السيدات بكيفية المساهمة فى كافة المجهودات التى تقوم بها الدولة من حكومة وقطاع خاص، وكذلك قطاع الجمعيات الأهلية، لبناء وطن مستقر مزدهر، وفى نفس الوقت توعية سيدات مصر بخطورة الشائعات المغرضة.
وأشارت النويشى، فى تصريحات صحفية ، إلى أن حملات طرق الأبواب نفذت بمركز ومدينه أبوصوير والقصاصين وفايد بقرية أبو سلطان بمشاركه عضوات المجلس القومى للمرأة بمحافظه الاسماعيليه، وتم الاستعانه فى ذلك بالرائدات الريفيات والواعظات والراهبات وأعضاء الفروع بالمحافظة.
وأضافت النويشى، أن الهدف من حملة التوعيه هو التعريف بحقيقة ما يحدث على أرض الوطن من عمليات حقيقية للبناء والتنمية على كافة المستويات بالإضافة إلى التوعية بحرب الشائعات والمحاولات المضنية لإثارة الفتن وخلق الأزمات وإشاعة الفوضى فى البلاد، وأهمية دورسيدات مصرفي حماية الوطن ضد كل من يسعى لهدم كيانه واستقراره.

تابع/ العنف السياسي ضد المرأة في الأردن

أما سعادة الدكتور نصار القيسي فأشار إلى أن الحكومة مطالبة بإيجاد عملية تشاركية للنهوض بواقع المرأة وتعزيز حضورها بشكل أقوى. وأشار إلى التعديلات التي قام بها مجلس النواب مؤخراً على التشريعات للنهوض بواقع المرأة ومن بينها قانون العمل الذي جرم التمييز بالأجور عن العمل ذو القيمة المتساوية. وأكد على أنه سيتم دعم التوصيات التي ستخرج بها الطاولة المستديرة.
وتناولت أعمال الطاولة عدة جلسات وكان محور الجلسة الأولى والثانية العنف السياسي ضد المرأة في الأردن وأثره على الحياة السياسية. وتضمنت الجلسة الأولى: تعريف العنف السياسي من قبل الدكتورة وفاء الخضرا، الأكاديمية والناشطة في قضايا المرأة؛ والقطاعات التي تتأثر بالعنف السياسي ضد المرأة وقدمتها السيدة آمنة الزعبي، رئيسة اتحاد المرأة؛ وتحدثت معالي العين رابحة الدباس عن أثر العنف السياسي ضد المرأة على المشاركة السياسية؛ وتحدثت السيدة ليلى نفاع، من جمعية النساء العربيات عن حملة عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد المرأة. وتضمنت الجلسة الثانية: تجارب سابقة لناشطات سياسيات في الأردن تم استعراضها من قبل سعادة شاهة العمارين؛ ودورالتشريعات في مواجهة العنف السياسي ضد المرأة وتم استعراضها من قبل سعادة ريم أبو دلبوح؛ وتحثت د.سلمى النمس عن المؤسسات النسائية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التعامل مع العنف السياسي ضد المرأة؛ وتحدثت الإعلامية غادة سابا عن تأثير الإعلام على العنف السياسي ضد المرأة سلباً و إيجاباً. وجاء محور الجلسة الثانية حول الإجراءات لمواجهة العنف السياسي وتضمنت الجلسة رفع الوعي في المجتمع ولدى أصحاب المصالح وتحدثت عنه السيدة ميادة أبو جابر، ورصد حالات العنف السياسي ضد المرأة في الأردن، وتحدث عن ذلك السيد راغب الشريم، المدير التنفيذي لراصد ، وتحليل (فكر 10) واستعرضه السيد علي العمري من المعهد الديمقراطي الوطني، وكيفية منع العنف السياسي ضد المرأة في انتخابات 2020، وقدمته سمر الحاج حسن من الهيئة المستقلة للانتخابات.

تابع: الأردن: بالتزامن مع حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة جلسة التمييز المبني على النوع الاجتماعي: لقاء البرلمانيات العرب

ودعا إلى تسليط الضوء على الأعباء التي تكبدها الأردن جراء موجات اللجوء المتعاقبة، وآخرها اللجوء السوري، موضحًا أن الأردن "ما بخل يومًا على توفير الدعم والرعاية للاجئة السورية."

وبالنسبة للمرأة الأردنية، قال الطراونة إنها كانت دومًا محط تقدير واهتمام من جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي يوجه دائمًا إلى توفير مختلف سبل دعمها وتمكينها.

وأشار إلى التشريعات التي أقرها مجلس النواب، وتصب في صالح المرأة، منها على سبيل المثال لا الحصر قانوني التقاعد المدني وضريبة الدخل، اللذين صبا في صالح المرأة بشكل مباشر، حيث تم الاعتراف بها كمعيلة، ومنحها القانون لأول مرة الحق بالحصول على الإعفاءات الضريبية، وكذلك حقها في توريث راتبها للورثة.

وتابع الطراونة تم إجراء تعديلات على قانون العمل، عملت على إنصاف المرأة، وكفلت عدم التمييز بين الجنس بالأجر عن العمل بالقيمة المتساوية، ما يعني أن أي تمييز على أساس الجنس في مكان العمل، سيجرم ضمن القانون، مثلما تم إقرار تعديلات واضحة تستهدف تمكين وتحفيز المرأة بإدخال مفهوم العمل المرن والجزئي.

كما أقر المجلس تشريعات تتعلق بأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين وأبناء قطاع غزة، حيث تم إعفاؤهم من الحصول على تصاريح العمل، مثلما أقر المجلس قانون الحماية من العنف الأسري، بهدف تعزيز الاستقرار وتحقيق الطمأنينة للفرد والأسرة والمجتمع، ولتحسين وسائل وإجراءات حماية الأسرة من العنف وتأمين خدمات الإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي وغيرها من الخدمات للأسرة وأفرادها المعنفين، على ما أضاف الطراونة.

وأكد الطراونة أن المسار التشريعي في الأردن قدم الكثير للمرأة، ولن يتوقف على حد معين، بل سيتم دعم أي توصية من شأنها إنصاف المرأة.

وفيما أعرب عن أمله في أن يتوصل المشاركون في هذا اللقاء إلى توصيات تسهم في مزيد من الدعم والتمكين للمرأة والقضاء على مختلف أشكال التمييز بحقها، أكد دعم مجلس النواب للتوصيات.

بدروها، قالت رئيسة ائتلاف البرلمانيات العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة النائب وفاء بني مصطفى أنه برغم ما تم إنجازه من قوانين وتشريعات تصب في صالح المرأة، إلا أننا نتساءل "هل نحن في حالة من الرضى عن ما تم إنجازه؟، وهل أزال ما تم إنجازه التمييز ضد المرأة؟."

ودعت إلى مراجعة الخلل لإزالة الفجوة أمام إلغاء كل أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي، موضحة أنه يجب تسليط الضوء على الدراسة لمركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين، التي أظهرت الخلل وجذور التمييز المبني على النوع الاجتماعي.

وأشارت إلى الإنجازات والتحديات التي واجهت دول فلسطين ومصر والجزائر فيما يتعلق بموضوع "إزالة التمييز المبني على النوع الاجتماعي"، مؤكدة في الوقت نفسه ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

وقالت بني مصطفى "رغم مصادقة الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، إلا أن التحديات ما تزال كبيرة، منها: النظرة السائدة للمجتمع نحو المرأة، وما تمر به المنطقة من تحديات وصراعات اقليمية، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي أسهم في جعل تحقيق العدالة للمرأة في مؤخرة سلم الأولويات.

وتعرف المادة الأولى من تلك الاتفاقية، "التمييز ضد المرأة" على أنه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل."

وتابعت بني مصطفى "أن هناك فجوة جندرية هائلة، فقد حل الأردن في المركز التاسع إقليمياً في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي."

و"ما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة، وعدم السماح للمرأة منح جنسيتها لأبنائها" حسب بني مصطفى التي لفتت إلى "التمييز في قوانين الأحوال الشخصية والعمل والضمان الاجتماعي."

ودعت إلى أهمية تعديل الدستور، بحيث يتم اضافة كلمة "الجنس" للمادة السادسة منه التي تتحدث عن المساواة بين الأردنيين.

بالمقابل استعرضت رئيسة ملتقى البرلمانيات الاردنيات الدكتورة صباح الشعار ما قدمه مجلس النواب الأردني لدعم المرأة لافتةً إلى أن الأردن حقق تطوراً كبيراً في الحركة النسوية والحقوقية.

وأشارت إلى التشريعات التي أقرها المجلس بهذا الشأن حيث قام بتعديل قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لعام 2017، وإلغاء المادة 308 التي تعفي المغتصب من جريمته إذا تزوج الضحية، وإلغاء العذر المخفف في جرائم الشرف من المادة 98، وتعديل المادتين 305 و306 لإدانة التحرش.

كما تم إدخال تعديلات على قانون العمل: بالنص على إنشاء حضانات للأطفال في أماكن العمل وتجريم الأجر غير المتساوي على أساس الجندر عن العمل ذو القيمة المتساوية، إلى جانب تمرير تعريف العمل المرن والعمل الجزئي ووضعهم في إطار القانون، ورفع معدل الإجازات، وسن إجازة الأبوة.

وتطرقت الشعار كذلك الى التعديلات التي تضمنها قانون الضمان الاجتماعي رقم (24) لسنة 2019 كـ " التوسّع في الخدمات المشمولة بتأمين الأمومة بهدف تحقيق مزيد من الحماية للمرأة العاملة والسماح للمرأة توريث راتبها لزوجها وأولادها بشروط ورفع سن التقاعد المبكر للإناث ليصبح 52 عن 228 اشتراك.

وبينت أن الملتقى قام بزيارات ميدانية لعدة جمعيات معنية بالنساء لتسليط الضوء على أعمالهن الريادية كما اجرت لقاءات مع عضوات اللامركزية في عدة محافظات لتسليط الضوء على التحديات التي تواجههن ولمناقشة قانون اللامركزية معهن وقالت الشعار رغم الإنجازات لا زال العنف مستمراً لا سيما العنف الأسري فحسب تقديرات جمعية معهد النساء الأردني " تضامن" وصلت الجرائم الأسرية بحق النساء والفتيات منذ بداية العام الحالي (2019) إلى 21 جريمة، وبارتفاع ما نسبته 200 بالمائة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2018، حيث وقعت 7 جرائم قتل أسرية بحق النساء والفتيات خلال أول 10 أشهر من عام 2018

وأشارت الى إن هذه النسبة تدل على مشكلة اجتماعية كبيرة، "لذلك نحن بحاجة إلى مراجعة المناهج الدراسية وترسيخ مفهوم حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل في العملية التربوية ونحن بحاجة لنشر الوعي ولتغيير نمط التفكير لدى المجتمع وبحاجة كذلك لزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية" مؤكدة أن وجود النساء في أماكن صنع القرار من شأنه أن يعزز من تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة والأسرة.

من جهته أشاد ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن زياد الشيخ، بما حققه الأردن من نجاح هام لمجابهة التمييز بين الجنسين من خلال التعديلات على قانون العمل وقانون الحماية من العنف الأسري مشيراً إلى ضرورة مجابهة عدة أمور بالتوازي مع هذا النجاح ومنها الأعراف الخاطئة "إذ أن تغيير أنماط السلوك يأخذ وقتاً كبيراً."

كما أكد الشيخ على أن المساواة بين الجنسين هي عنصر هام للتنمية المستدامة، وأشار إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة في مجال دعم الأردن للمضي قُدماً فيما يتعلق بحقوق المرأة.

فيما قال ممثل عن سفارة هولندا بعمان مارك هسيلر إن جميع المشاركين في الجلسة هم شركاء هامين للسفارة مثمناً جهود الأردن فيما حققه بالمساواة بين الجنسين.

وأشار إلى أن البحث الذي تدعمه حكومة مملكة هولندا من شأنه أن يحدد المجالات التي بحاجة إلى دعم، معرباً عن إعجابه بوجود نساء لا يدافعن عن قضاياهن فحسب بل عن قضايا المساواة لجميع النساء.

وأكد هسيلر على ضرورة خلق وعي صديق للنوع الاجتماعي مشيراً إلى أن هولندا لديها أعلى نسبة لانخراط المرأة بالقوى العاملة.

كما أكد على ضرورة وجود منهجية شمولية لإدماج الرجل في عملية المساواة بين الجنسين لافتاً الى أن المساواة ليست لعبة معادلة صفرية بل الجميع يكسب من خلالها.

وتضمن اللقاء جلسات يّسر أعمالها الدكتورة سوسن المجالي ووفاء بني مصطفى تم التطرق فيها الى محاور من بينها: عرض نتائج دراسة أصدرها مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بعنوان "التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن" والتي تهدف للبحث في الأسباب الجذرية حول عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الأردن، وتقدم توصيات لتحسين المساواة بين الجنسين وتستند إلى مراجعة شاملة للأدبيات والتشريعات بالإضافة إلى إجراء 15 مقابلة معمقة مع الخبراء.

كما تناولت الجلسات مناقشة قوانين الأحوال الشخصية وحقوق المرأة من قبل الخبيرة مروة شرف الدين، من حركة مساواة.

وتحدث خلال اللقاء الامينة العامة للجنة الوطنية لحقوق المرأة الدكتورة سلمى النمس وعايدة السعيد وجود السجدي من مركز المعلومات والبحوث.

تابع " من الوصاية إلى الشراكة: حماية المرأة العاملة والفرص الضائعة ذات العلاقة بالمادة 69 من قانون العمل نموذجا ":

واستعرضت بني مصطفى جهود مجلسي النواب أو الأعيان الحثيثة لتعديل قانون العمل والتعديلات التي تم إقرارها سيما المعنية بدعم دور المرأة والأخذ بيدها ومن أهمها تلك القاضية بإنشاء حضانات للأطفال في أماكن العمل وتجريم الأجر غير المتساوي على اساس الجندر عن العمل ذو القيمة المتساوية وتمرير تعريف العمل المرن وتعريف العمل الجزئي ووضعهم في إطار القانون، ورفع معدل الإجازات، وسن إجازة أبوة.

وقالت " اعتقد بأنه من مهامنا كمشرعات تهيئة البيئة التشريعية والقانونية لإزالة كل الحواجز التي تساهم في رفع معدل البطالة بالنسبة للأردنيات، ومن واجبنا أيضاً اتخاذ إجراءات تحفيزية تشجع المستثمرين على توظيف عدد أكبر من الإناث حيث تتمتع الإناث في الأردن بنسب وفرص تعليم ممتازة ولكن للأسف هذه النسب الممتازة لا تنعكس على سوق العمل ما يتطلب وضع إجراءات تحفيزية كإعفاءات ضريبية للشركات التي تشغل عدد أكبر من الأردنيات ضمن كوادرها."

وزادت " انه بالرغم من أن الأردن يعتبر متقدماً من حيث التنمية البشرية، الا ان مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية لم تصل إلى مستواها المرغوب فيه حتى الآن."

وأشارت بني مصطفى الى أن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية من أقل النسب في العالم وفقاً لإحصائيات البنك الدولي التي أظهرت ان نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن خامس أقل نسبة عالمياً. وبينت أن الأردن كان في المرتبة 140 من أصل 142 دولة على المؤشر العالمي للمشاركة الاقتصادية للمرأة. مضيفة انه بحسب دائرة الإحصاء الأردنية فإن نسبة البطالة لدى الإناث أعلى منها للذكور حيث تبلغ خلال الربع الثالث من العام الحالي 27،5 للإناث و17،1 للذكور.

من جانبه أكد رئيس لجنة العمل النيابية خالد أبو حسان أنه بات من الضرورة توجيه الاهتمام للمرأة العاملة وتهيئة المناخ المناسب لها لافتاً إلى أن الاهتمام بها إنما يجسد الحرص على سلامة المجتمع ككل والحرص أن تحصل المرأة على فرص متساوية في تعليم عالي الجودة وفرص عمل وصحه وإعادة تكافؤ فرص العمل والملكية والعدالة والقيادة لتصل إلى مستقبل نشط ومستدام ومزدهر.

وقال "اننا حققنا انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية إنجازاً مميزاً فهنالك قوانين وتعديلات تواكب المستجدات والتطورات في التشريعات الخاصة بقوانين الأحوال الشخصية وقانون الضمان الاجتماعي وفي الوقت الذي نلحظ فيه تقدما مميزا في التشريعات الأردنية فإننا نطمح في مجلس النواب الأردني إلى التوسع في التشريعات التي تعنى بالمرآة لأنها القاعدة لبناء سليم."

وبين أن المجلس سعى خلال العديد من المناسبات ولدى تناوله مشاريع القوانين ذات العلاقة إلى مناصرة مطالب المرأة العاملة وخصوصا في تحقيق أداف التنمية المستدامة لافتاً إلى التمكين الاقتصادي للمرأة عبر المشاريع الصغيرة لها.

وزاد أبو حسان أن من ضمن التعديلات التي أدخلت على قانون العمل انشاء حضانات للأطفال في أماكن العمل وتجريم الاجر الغير متساوي على أساس الجندر في الاعمال ذات الطبيعة المتماثلة حيث استطاع المجلس تمرير نظام العمل المرن ونظام العمل الجزئي وقوننته بموجب قانون العمل الأردني ورفع معدلات الاجازات وتشريع إجازة الأبوة مؤكدا بذات الوقت أن التصدي لكل مؤثر على سلامة عمل المرأة هو واجب على كل مشرع وصاحب عمل.

ودعا إلى حماية المرأة العاملة من الناحية الثقافية مشيراً إلى دور الإعلام بهذا الشأن وكيفية توجيهه لعقول المتابعين والجمهور من خلال حظر استخدام القوة ضد المرأة العاملة والاعتداء اللفظي أو الجسدي من قبل صاحب العمل او أحد العاملين عليها في نفس مكان العمل مما يترتب عليه ضرر واضطراب نفسي او اجتماعي .وبين أبو حسان أن أي تقصير في مواجهة العنف ضد المرأة العاملة ومناهضته إنما يفتح الطرق أمام الأضرار التي تتولد من تفشي هذا الداء حين يصبح ظاهرة مؤرقة وتتخذ هذه الأضرار مسارات متعددة ما يستدعي ضرورة وجود تشريعات ناظمة تسهم من جهة في تجفيف منابع الأسباب المؤدية لظهور العنف ضد المرأة العاملة ومن جهة ثانية تدعم وتعزز عمل المرأة بحيث تصبح أكثر كفاءة وانتاجية. ووجه دعوة باسم لجنة العمل النيابية لكافة المؤسسات المعنية وذات العلاقة لتقديم مقترحاتها وافكارها لتترجم الى تشريعات ناظمة مؤكداً أن الجميع معنيون بمناهضة العنف وحماية المرأة العاملة وإتاحة الفرص لها باعتباره واجباً مجتمعياً يتطلب تضافر الجهود وتنسيقها على مستوى المؤسسات والأفراد لتحقيق هذا المطلب الملح.

بدورها ثمنت المجالي التشاركية المثمرة القائمة بين مجلسي النواب والأعيان بهذا الشأن لافتة إلى أن إعادة دراسة المادة 69 يعد بادرة خير لإعادة دراسة العديد من المواد وصولاً إلى مسار ينعكس إيجابا على المرأة والرجل في ذات الوقت.

وحول موضوع التحرش بينت المجالي أنه من العدالة الإشارة إلى أن التحرش لا يقتصر على الرجل بحق المرأة فقط بل إن هناك تحرشاً بحق الرجل من قبل المرأة أيضا.وفيما يتعلق بالتشريعات الناظمة للمساواة بين الرجل والمرأة دعت المجالي إلى أهمية تفعيل التشريعات باعتبارها الأساس التي توجه البرامج والاستراتيجيات مؤكدةً أنه من الضرورة تفعيل تلك التشريعات من خلال الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة. وبينت أن هذا الأمر يتطلب التوعية بتلك التشريعات عبر زيادة الوعي لدى المجتمع من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بهذا الشأن مع تأكيدها على اعتماد لغة بسيطة تتناسب مع كافة شرائح المجتمع. وأضافت أن هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق المؤسسات التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني في توفير الدعم اللازم والمراقبة الحثيثة من خلال إيجاد وحدات تتابع تلك القوانين من حيث اجراء الدراسات والقيام باستفتاءات للرأي العام لتقييم أثار تلك القوانين ومدى تقبلها من قبل المجتمع.

من جانبه أوضح البطاينة انه سيكون هنالك تعديلات قادمة على مشروع قانون العمل الذي سيحال للمجلس قريبا لافتاً إلى أنه سيتم تعريف التحرش الجنسي ومعاقبة المتحرشين. وأشار الى ان البند " ب " من المادة 69 الذي يتعلق بوضع قيود على الأوقات التي لا يجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها سيتم الغاؤه. وفيما يتعلق بالبند " أ " من نفس المادة والمتعلق بالصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها بين أنه سيتم فتحها للنقاش وأخذ القرار بها من مجلس النواب.

وأشارت أبو جابر إلى أنهم يعملون بطريقة تكاملية خلال شبكتهم على عدد من المحاور أهمها برامج التوعية المختلفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لافتا إلى أنه من خلال عملهم على تلك المحاور وجدوا الخلل في المادة 69 من قانون العمل التي تخلف وفقها اتفاقية العمل الدولية رقم 111 لعام 1958 والتي صادق عليها الأردن واتفاقية العمل الدولية 183 موصية بإلغاء المادة 69.

من جهته دعا مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي في دائرة الإفتاء الدكتور حسان أبو عرقوب أصحاب القرار الى مراعاة المصلحة على أن تكون ضرورية تحافظ على الدين والعقل والنفس وان تكون قطعية وكلية تشمل خلالها كافة الافراد.

من جانبهم أكد الحضور على ضرورة توعية المجتمع بأهمية الدور الذي تقدمه المرأة للنهوض بالمجتمع في عديد من المجالات والمناحي سيما السياسية والاقتصادية منها. وطالبوا بضرورة إعادة النظر بالمادة 69 من قانون العمل وتعديلها بما يتوافق مع مصلحة المجتمع وأهمية وضع أنظمة للعمل المرن وتوفير كافة البنى اللازمة للنهوض بالمرأة العاملة والخروج بمخرجات فاعلة قابلة للتطبيق يستفاد منها في اقناع أصحاب القرار على المستوى الاقتصادي والسياسي والإعلامي.

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني: CVAW_Arab@outlook.com Samiasmadi@outlook.com

منسقة الائتلاف: سامية الصمادي

العنوان البريدي:ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، مجلس النواب، العبدلي-عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 11118

الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183